توحد الامم

٣ — نشوء النظامات الاجتماعية

قبل ان نشرح كيف ان الجسم الاجتماعي يتنبس بالتدريج نظامات الجسم الجرثومي بحيث تتسع نظاماتهُ الاقتصادية وتتقلّص نظاماتهُ الادارية لتقلّص الحاجة اليها او بعبارة اخرى كيف ان الهيئة الاجتماعية صائرة بالتدريج الى الاشتراكية المحضة — قبل شرح ذلك لا بد من الالماع الى الحركتين السياسية والاقتصادية ولا سيما الثانية التي يتنازع فيها افراد الجسم الاجتماعي ويتسابقون ويتزاحمون ووصف طبيعتها وتعليل نشوئها ومصيرها لكي يسهل تبيان ايلولتها اخيراً الى نظامات عمومية اشتراكية حتى متى فرغنا من بسط ذلك نكون قد مهّدنا السبيل الى تصوير الطريق الذي تسير فيهِ الامم نحو توحدها العام وتألّف الجسم الاجتماعي العظيم الاخير

تكوّن الوحدة السياسية * تصوّر امة كالامة الاميركية (في الولايات المتحدة) بعد ان طُرحت نير السلطة الانكليزية وامتلكت استقلالها التام — وانما اخترنا الامة الاميركية لانها خير مثال للديموقراطية وخير انموذج لتعدُّد النظامات وتفرُّعها فهي مؤلفة من ولايات او بالحري ممالك متحالفة . وكل ولاية او مملكة حكومة جمهورية قائمة بنفسها . وكل ولاية مؤلفة من مقاطعات (تسمى كل مقاطعة منها كونتي) ولكل مقاطعة حكومة جمهورية ايضاً قائمة بنفسها وهي مؤلفة ايضاً من بلديات (تسمى بوروز) وكل بلدية شبه حكومة جمهورية ايضاً . ونعني بالحكومة الجمهورية هنا تألّفها من حاكم يدير الشؤون بمساعدة كتبة اسرار وظائفهم كوظائف الوزراء ولكنهم مسؤولون للرئيس او الحاكم رأساً ومن مجلس نوّاب وشيوخ

فتصوّر امة كهذه الامة في بدء استقلالها اذ كانت نظاماتها مقصورة على حفظ الامن في داخلها وعلى الدفاع عن كيانها من الخارج وعلى حفظ وحدتها التي لا تنفصم تجد صورةً جلية لناموس التجمع . وقد برهنت الحوادث حينئذٍ على شدّة وحدة الامة الاميركية وتحالفها الالزامي . ومن هذه الحوادث انهُ وقع خلاف بينها على مسألة الجمارك فكانت اربع من الولايات ضد تسع (اذ لم تكن حينذاك الا ١٣ ولاية فقط) ورامت الاربع المخالفة وهي الاقلية ان تنفصل عن الاتحاد العام وتؤلف من نفسها اتحاداً آخر مستقلاً تمام الاستقلال

عن الاتحاد العام . وكان جورج وشنطون المنقّب بمحرر اميركا رئيس الجمهورية حينئذٍ فجرّد جيشاً على الولايات الاربع وارغمها على البقاء في الاتحاد العام والخضوع له لان مجلس الامة رأى ان انفصالها يضعف الاتحاد العام ويقوّي اعداء الامة على التغلب عليها كلها

وقد جرى مثل ذلك في الحرب الاهلية يوم اختلفت ولايات الجنوب مع ولايات الشمال في مسألة تحرير العبيد وراءت تلك ان تنفصل عن هذه وتؤلف جمهورية لنفسها فابت هذه عليها الانفصال عنها وحاربتها ست سنين حتى اضطرتها الى البقاء في الاتحاد العام والخضوع لحكم الاكثرية

وما زالت هذه الامة العظيمة تجاهد في سبيل تأييد تحالفها ونظاماتها لمحافظة تكيانها حتى استتبت هذه النظامات الادارية السياسية واصبحت الامة آمنة التبعثر . ولكن افراد الامة انفسهم لا يزالون يتنازعون ويتزاحمون في شؤونهم الاقتصادية لانها لم تستقر بعد على نظامات عامة ثابتة وعادلة

تكوّن الاجتماعات الاقتصادية * اما الحركة الاقتصادية فيها فاصبحت اجتماعية اي انه ما من عمل يُعمل فيها الاّ من يد جماعة يتعاونون فيه ولهذا ترى الجماعات هناك لا تعد ولا تحصى وكلها جماعات متداخلة متشابكة وفي الوقت نفسه متعارضة متنازعة متزاحمة لان نظاماتها لم تسلّم بعد الى يد السيطرة العليا لتديرها على نمط واحد لغاية واحدة لكي تعمل الجماعات معاً بالتوافق والتعاون على قاعدة العدل والانصاف لخير المجموع

فجميع الاعمال الاقتصادية تقوم بها معامل كبيرة وتوزع فيها الاعمال على العمّال توزيعاً اختصاصياً . خذ معامل الخياطة مثلاً فان العامل الذي يخيط غير الذي «يفصّل» والذي يركّب الازرار غير الذي يفتح العرى . وهكذا تكوّن في العمل الواحد جماعات مختلفة وكل جماعة تشتمل على افراد تربطهم جامعة نوع من العمل . وقس على معامل الخياطة معامل الاحذية والنسج ومصالح السكك الحديدية والملاحة والتلفون والتلغراف الى غير ذلك من الاعمال التي لا يحصى عددها وكلها تعمل على مبدإ توزيع العمل على نحو ما تقدم وصفهُ . ولهذا ترى ملايين العمال مقسمين الى جماعات وافراد كل جماعة منهم تجمعهم جامعة نوع من العمل

ثم ان هناك اعتبارات اخرى تقسم الناس الى جماعات اخرى قد تكون اوسع دائرةً واشد ارتباطاً . كجماعة العمال وجماعة اصحاب الاعمال . والرابط بين افراد كل جماعة هو المصلحة المشتركة بينهم والمنافية لمصلحة الجامعة الاخرى . وكجماعات اصحاب الحرف كالمحامين والاطباء الخ . والرابط بين افراد كل جماعة هو الحرص على مصلحة الحرفة . وكالجماعات

السياسية التي ترمي الى غرض استخدام السياسة الداخلية لمصلحة الجماعة . وكجماعات الجمعيات الخيرية وجمعيات التعاون (كضمانة الحياة الاشتراكية) الى غير ذلك مما لا يحصى عدده ولا يكاد يقتفى على نظام واحد عام

ومما لا بد من الانتباه اليه واعتباره في هذا المقام هو ان هذه الجماعات متداخلة متمازجة بعضها ببعض حتى انك لتجد اثنين في جامعتين متنازعتين تجمعهما جامعة ثالثة . كأن يكون عامل وصاحب عمل عضوين في جمعية ضمانة للحياة مثلاً او مساهمين في شركة واحدة . ففي حلبة النزاع على نتيجة العمل خصمان . وفي حالة الحرص على مصلحة جمعيتها رفيقان متضامنان . والمرأة التي ليس لها اقرب من زوجها تكون وهي في حزب مطالبة المرأة بحق التصويت خصماً له

وليس ذلك فقط بل ان بعض الجماعات كالشركات التي تشتغل في صنف واحد من العمل كشركات السكك الحديدية مثلاً تتنازع تنازعاً اقتل من الحروب فاما ان تسحق الواحدة الاخرى وتبقى القوية وحدها تستبد بالجماعات التي من غير نوعها والتي لا غنى لها عن استعمال ثمرة عملها . او ان تتفق الشركتان الكبريان فتؤلفان شركة واحدة كبرى تسحق الشركات الصغرى او اصحاب الاعمال الآخرين الذين يشتغلون شغلاً من نوعها

فترى من جهة واحدة ان النواميس الاقتصادية الطبيعية تسوق الناس حتماً الى التجمع في جماعات . وافراد كل جماعة منها يتعاونون في عمل واحد يوزّع عليهم توزيعاً اختصاصياً ولا يخفى ما في التعاون من الاقتصاد العظيم في الوقت ومن تحسين المواهب واتقان العمل . ولولاه لاستحال وصول الهيئة الاجتماعية الى هذا الرقي في الصناعة وسائر اعمال الحياة لانه يستحيل على فرد ان يلبس ثوباً انيقاً جميلاً اذا قلنا له انهذه في الارض التي تنبت قطناً وحريراً وصوفاً وهذا انت فاصنع لنفسك ثوباً انيقاً

وترى من جهة اخرى ان هذه الجماعات مع ما لها من فضائل التعاون تتنازع وتتقاتل تنازعاً وتقاتلاً يذهبان بالكثير من ثمار تعاونها الذي لا يروي غلة افرادها اذ لا يزال الناس يتعبون ويشقون والناس يرتاحون وينعمون . وذلك هو ايضاً سر تفاوت الافراد الجسيم في الاهلية والمواهب لان الذين يتعبون ويشقون لا واسطة عندهم لتحسين انفسهم ونسلهم وبذلك تستمر سلالاتهم في الانحطاط كما تستمر سلالات ذوي المواهب في الرقي . وهكذا يزيد التنازع الانفراج بين الطبقات المتفاوتة

ومع ذلك التنافر بين الزوجين هو ان ادارة هذه الاعمال الاقتصادية متروكة بين ايدي الجماعات واجماعات تتنازع المنافع منها وليس للسيطرة العليا يد في ادارتها . وجلُّ ما في الامر هو ان السيطرة العليا وضعت لها قوانين تحول دون الفوضى المطلقة التي يُخشى منها على وحدة الامة السياسية فقط . فالسيطرة العليا لم تلاحظ الفائدة من الزوجة الاقتصادية للمجموع وانما لاحظت فقط مصلحة وحدة الامة وتركت الافراد يتنازعون في شؤونهم الاقتصادية

وحاصل ما رمينا اليه بهذا البيان هو ان الجسم الاجتماعي قد تكوَّن على مثال المملكة الجرثومية تماماً وتنظمت نظامات وحدة افراده وتكوَّنت جماعاتهُ الداخلية وتنظمت نظاماتها ايضاً على ذلك المثال تقريباً غير ان نظامات الجامعات لم تقع في يد السيطرة العليا وتنضم الى النظامات الادارية لكي تدار جميع الاعمال بارادة واحدة على رأي واحد ليعمل فيها الافراد والجماعات متعاونين متوافقين غير متناظرين او متنازعين وليكون مآل عملهم واحداً وهو اسعاد الافراد كلهم على السواء وترفيتهم وتحسين نسلهم وتقوية مواهبهم في مواليدهم على السواء

فمثل الجسم الاجتماعي في هذه الحالة مثل المجنون الذي تشتغل اجوزة جسمهِ مضطربة ولكنها لا تضمن سلامتهُ من الاخطار الداخلية والخارجية . بل ان الجسم الاجتماعي اشد جنوناً ورعونة

٤ — ايلولة النظامات الاجتماعية الى يد السيطرة العليا

على ان ما نراهُ من الحركات الاجتماعية والاقتصادية في داخليات الامم يدل على ايلولة نظامات الجماعات الى يد السيطرة العليا شيئاً فشيئاً . وجميع العوامل القائمة بهذه الحركات ترمي الى تلك الايلولة بحكم الطبع تبعاً لناموس التجمع العام الذي رأيناهُ في تكوين المملكة الجرثومية . واليك اهم الدلائل على هذه الايلولة

اولاً نشوء التفاهم التدريجي بين الجماعات التي من صنف واحد وانضمامها بعضها الى بعض لكي تؤلف جماعة كبرى واحدة فقط او تحالفها معاً لكي تكون تحت نظام واحد فتعمل متوافقة غير متنازعة . ولا يمكن ان يوضع نظامها في يد السيطرة العليا لتديرهُ مع سائر النظامات العمومية بحيث يتمشَّى موافقاً لها ما لم تتفاهم تلك الجماعات وتتوحَّد كما قلنا مقتنعة ان توحدها افيد جداً لمصلحتها لانهُ اقتصادي محض وبهذا التوحُّد تكون متمشية على ناموس التجمُّع العام

ومن امثلة ذلك التفاهم القضاء الشركات الكبرى في اميركا (واوربا ايضاً) وتألفها تحت اسم (ترست Trust) حتى انك لتجد تجارة البترول كلها في يد شركة واحدة باطناً وان كانت في ايدي شركات متعددة ظاهراً خضوعاً لقانون البلاد الذي يحرم الاحتكار . وقس على شركة البترول شركة الحديد وشركة التبغ . ويقال ان شركات الحديد الكبرى في كل العالم قد تحالفت على نية ان تبتلع كل اشغال الحديد في العمور . وكذلك يقال ان شركة التبغ الاميركية المستحلة الآن ترمي الى هذا الغرض ايضاً

واما مقاومة الحكومة الاميركية تحالف الشركات واتحادها بالقوانين التي تسنها حيناً بعد آخر بدعوى منع الاحتكار فانما هي مقاومة للسنة الطبيعية — ناموس التجمع العام — ولكن لا مندوحة لها من سن هذه القوانين ما دامت الفئة العظمى من الشعب تستغيث من استبداد هذه الشركات واستحالها وتطلب ان تستولي الحكومة عليها استيلاء مطلقاً (كأن ناموس التجمع العام ينطق بافواه الشعب) والحكومة التي لا تزال تتأثر من قوة هذه الشركات ونفوذها من جهة وتخشى من الغثرة في اثناء النقص الاجتماعي السريع من جهة اخرى تسن القوانين المقاومة بعض المقاومة لشركات الاحتكار تحذيراً لاعصاب الشعب وتحقيقاً لاستبداد الشركات . ولكن متى تم اتحاد الشركات وانتظامها تكون قد تهيأت تماماً للايلولة الى يد الحكومة اي السيطرة العليا . ولهذا يرثي بعض الاشتراكيين في اميركا ان تترك هذه الشركات لتستفحل نهاية الاستحال وحينذاك تقوى نجمة العمال في نزع ملكيتها من اربابها وتسليمها الى الحكومة كأن لسان حالهم يجري على المثل السائر «لا عمار الا بعد الخراب»

ثانياً تقدم حركة الاشتراكية في جميع الممالك المتمدنة ولاسيما الشديدة الديموقراطية ووضوح مبادئها للعامة ورسوخ قواعدها حتى شمل حزبها السواد الاعظم من الناس واخترت الافكار العمومية بها وصار لها حزب في المجالس النيابية . ولولا النفوذ (غير القانوني) الذي لمقاوميها بقوة الاستمرار لكان حزبها غالباً في المجالس النيابية ولأصبحت السلطة السياسية في يدها وصار في وسعها ان تسيطر فعلاً . وقد رجحت كفتها في اولايات المتحدة بفوز الحزب الديموقراطي لان مبادئ هذا الحزب اقرب الى الاشتراكية جداً من مبادئ الحزب الجمهوري الذي يؤيد ما استطاع مصالح اصحاب الاعمال والمال . ومتى تغلبت الاشتراكية تماماً وضعت ادارات جميع الاعمال في يد السيطرة العليا حتماً

ثالثاً ان بعض الحكومات جعلت منذ القرن الاخير تستولي على ادارات الشعب الاقتصادية كأنها لم تر مندوحة من ذلك . وقد ثبت بالاختبار ان تولي الحكومة تلك

الادارات عاد بالفائدة على الشعب اذ استطاعت ان تنزل الاثمان والاسعار عن السعر الدارج

ومن امثلة ذلك ان الحكومة المحلية (او البلدية) في مدينة غلاسكو استولت على مصلحة الترام فاستطاعت ان تنزل الاجرة نحو ٤٠ في المئة من عبرانٍ تخسر. وتولت مصلحتي الماء والغاز فامكنها ان تنزل السعر نحو ٣٠ في المئة

ولو كانت الحكومة المصرية تستغني عن ارباح السكة الحديدية لكانت تستطيع ان تنزل الاجرة الى نصفها. او لو لم تكن هذه المصلحة في يد الحكومة لكانت الحكومة تضطر الى زيادة الضرائب على الشعب لكي تستوفي نفقاتها

ومنذ نحو سبعة اعوام تهددت حكومة مدينة كليفلند في ولاية اوهايو (اميركا) شركة الترام بان تمد خطوطاً للترام في الشوارع الاخرى وتنافسها اذا لم تنزل الاجرة. ولما شرعت الحكومة في انفاذ هذا التهديد اضطرت الشركة ان تنزل الاجرة من خمس سنتات الى ٣ سنتات وان تشتري من الحكومة الخطوط التي مدتها

وقد ورد في آخر يناير الماضي تلغراف من لندن ينص على ان ناظر البريد والتلغرافات في الولايات المتحدة الاميركية طلب من مجلس الشيوخ التصديق على ان تشتري الحكومة اسلاك التلغراف والتلفون التي هي الآن في ايدي شركات خصوصية

وكل ذلك يفيد ان رجال السياسة لا يستطيعون ان يفكروا ان في وسع الحكومة الاستيلاء على مصالح الشعب الاقتصادية وتحسين ادارتها ورد فايدتها الى الشعب

رابعاً ان بعض الاعمال العمومية التي كانت تتولاها الحكومة في الاصل لقضاء مصالحها جعلت تقضي بها مصالح الشعب الاقتصادية ايضاً كالبوسطة والتلغراف ونحوهما. والحكومة المصرية متولية ايضاً اشغال السكة الحديدية والري مع البوسطة والتلغراف. واذا اشترت مصلحة التلفون كما اشيع كانت تخطو خطوة اخرى في سبيل الاشتراكية

وكل ذلك يثبت ان الحكومة تستطيع ان تقوم بمصالح الشعب الاقتصادية العمومية خير قيام. وهذا ما يزيل اعتراضات المعترضين بان الحكومة ليست تاجرة حتى تستطيع ان تحسن القيام بالاعمال الاقتصادية وليس هذا من شأنها

والحقيقة ان الحكومة ليست تاجرة واذا تولت الاعمال العمومية فليس لكي تكسب منها بل لترد فوائدها الى الشعب. وهي ليست تاجرة ولكنها تحسن الاعمال الاقتصادية كأربابها

بدلين الامثلة السابقة . وذلك من شأنها اكثر مما هو من شأن الشركات لان هذه الاعمال مصالح الشعب العمومية وحقها ان تكون ملكاً له وفائدتها تعود اليه

خامساً ان رجال السياسة شاعرون بتيار المبادئ الاشتراكية المتدفق ولهذا يبذلون جهدهم في تخفيف تدفقه ما امكن ولو بالعلاجات الوقتية الخطرة والممكنة كمشروع وزير مالية انكلترا الستر لويد جورج الذي يقضي بضمانة حياة كل فرد انكليزي وجوباً ويضمن له الاعانة في حالة المرض او العجز والمعيشة للقاصرين

وهناك مشروعات اخرى يفعلها الاغنياء والساسة والحكومة ايضاً لتخفيف مصائب الفقراء كالجمعيات الخيرية والملاجئ والمستشفيات ونحوها . فهي وان كان فيها صحة من معنى التعاون الاشتراكي لا تقوم مقام النظامات الاشتراكية ولا تغني عنها فتيلاً ولا تقف في سيل التيار الا الى حين قصير . بيد انها شهادة ناطقة على ان التعاون المتبادل حتم على افراد الهيئة الاجتماعية . ومهما تحايل بعض الناس في الزيغان عن طريق الاشتراكية فلا بد ان ينتهوا اليها اخيراً اذ لا بد من ايلولة نظامات المصالح العامة الى ايدي الحكومة اخيراً

فمتى تجمعت الاعمال كلها او معظمها في ايدي الشركات المحتكرة ضيقت الخناق على العمال . وحينئذٍ لا يبقى في وسع كل الوسائل المخدرة ان تسكن ثورة اعصاب العامة ولا يقف في سبيل اتحادهم في الحركة السياسية معارض . ولما كان العامة الاكثرية العظمى فلا بد ان تصبح السيطرة العليا في جانبهم وحينئذٍ تحاول الحكومة الاعمال من يد ارباب الشركات منظمة وتستمر في ادارتها على حساب الامة

اما كيف يتم ذلك فلا يمكن الحكم فيه ولو حكماً تقريبياً الا بعد درس طبيعة كل جماعة بالتدقيق ولكل جماعة طريقة . ولكن لا بد ان يتم اما قريباً او بعيداً بثورة او بطريقة سلمية وبالاغتصاب او بثمن

ومتى تولت السيطرة العليا جميع مصالح الامة الاقتصادية واستتبت نظاماتها تمام الاستتباب اصبح التشابه بين الجسم الجرثومي والجسم الاجتماعي تاماً تقريباً . وثمت تبقى الخطوة الاخيرة وهي تحالف الاجسام الاجتماعية وتألفها في جسم اجتماعي عام كما سيجيء

نقولا حداد